

الخلاص أم الخراب: سوريا على مفترق الطرق

مجموعة كتاب

مراجعة: أنس القصاص

المسلحة ضد النظام. في هذا الإطار، فإن زيادة أعداد الجهاديين والمقاتلين ضد نظام الأسد لن تقضي عليه أو تخضعه، بل على العكس ستزيد من قوة حضور الأسد وشراسة جيشه على الأرض. لكن ما يزيد مرارة هذا الواقع الحربي على الأراضي السورية، حسب الحاج صالح، أن المجتمع السوري في خضم رسوخ نظام الحرب في البلاد ليس لديه فرصة في التخلص من عبء الجهاديين أو مقاومتهم، حيث يستحيل الأمر سياسياً وسيكولوجياً. وهذا الأمر يباد لكل من احتك بالمناطق المحررة الواقعة تحت سيطرة الجماعات الجهادية التي تتخذ في بعض الأحيان مواقف عدائية من السكان المحليين. ويخلص المحرر هنا إلى أن سوريا في أمس الحاجة إلى مركز سلطة شرعي لمواجهة تلك المجموعات، أو نزع رداء الشرعية عنها.

تحت عنوان: "الثورة السورية: هل يمكن تجنب انزلاق سوريا إلى نظام إسلامي شمولي متطرف؟"، يرى الكاتب والإعلامي السوري المعارض أحمد حسو أن الصورة العامة للثورة السورية تعاني الاضطراب منذ أيام الثورة الأولى التي لم يُحمل فيها سلاح واحد، وبدأت المعركة مع النظام بمكاسب تكتيكية له. كما يؤكد أن أحد أبعاد الأزمة السورية هو التفاؤل المفرط من معارضي الأسد الإقليميين في البداية، مدفوعين بالنتائج الباهرة التي حققتها ثورتا مصر وتونس ضد نظامي مبارك وبن علي؛ والأزمة هنا هي أزمة شعورية إدراكية في المقام الأول؛ فأنصار الثورة



صدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفي إطار سلسلة قضايا الإصلاح المنشورة عن المركز ذاته، كتاب (الخلاص أم الخراب: سوريا على مفترق الطرق). والكتاب دراسات موضوعية في المسألة السورية الحالية لكتاب سوريين كبار أثروا الواقع السوري نشاطاً وعلماً خلال أعوام الحراك السوري الماضية، وهو من تقديم الكاتب السوري

المعروف ياسين الحاج صالح وتحريره. وقد ألحق بالكتاب ملحق وثائقي يضم معظم البيانات والإعلانات السياسية والتأسيسية التي صدرت عن كيانات المعارضة السورية خلال فترة الثلاثين شهراً التي أعقبت اندلاع الثورة في سوريا.

يرى الحاج صالح في مقدمة الكتاب أن الوضع السوري الراهن هو نشاز على تاريخ سوريا والمنطقة، حيث لا يوجد ما يصح القياس عليه في الماضي القريب أو البعيد، في إشارة لفداحة الأحداث الجارية. ويستطرد المحرر قائلاً: إن القانون العام للثورة السورية هو "الحرب"، فهناك سلطة تستغل مقدرات البلاد الوطنية في الذب عن أفرادها ضد مجتمع ثائر تشكلت قاعدته الأساسية من التجمعات السنوية خلال أعوام الصراع الماضية. والمفارقة اليوم - حسب قول الكاتب - في أن الجو العام للتمرد ضد نظام الأسد هو جو إسلامي سلفي، وهذه المقاومة العسكرية لا يمكنها نزع صفة الديمقراطية عن نظام الأسد، ما لم تنضم جبهات علمانية إلى المقاومة

السورية لم يستطيعوا أن يدركوا خصوصيات نظام الأسد، ومكونات نظامه، وبنية سلطته، وهذا الذي حدا بكثير من الثوار السوريين في البداية الميل إلى الترقب والتحفظ من إدعاءات النصر الحتمي المبكر للثورة ضد نظام الأسد. ويرى حسو أن نظام الأسد قد أعد نفسه جيداً لمواجهة الثورة ضده رغم ادعاءاته بأنه فوجئ بها، وأنها مؤامرة خارجية للإضرار بمشروع النظام السياسي، وتقويض المشروع المقاوم الذي ينتمي إليه. ويؤكد الكاتب أن الخصوصية السورية لا تكمن فقط في مسار ومسيرة الثورة حتى الآن، ولكنها أيضاً في خرائط الدعم الطبقي التي حصلت عليه. فعلى الرغم من أن المتعارف عليه في الثورات وما حدث في الثورتين المصرية والتونسية دعم الطبقة الوسطى للتغيير، فإن الثورة في سوريا انطلقت من المناطق المهمشة ضد تغول المراكز الحضارية واستثارتها بالمقدرات. فبداياتها من درعا التي تعدّ موطن النظام وموئل حزب البعث تشير إلى أنها في أعماق أبعادها ثورة طبقية للريف المهمّش ضد امتيازات المركز. كذلك يمكن تفسير موقف تجار حلب المناهض للثورة في مراحل كثيرة منها في هذا الإطار.

بيد أن النظام، حسب حسو، قام (بشيطنه) الثورة السورية من خلال استغلال الحالة الطائفية منذ البداية في خدمة توجهاته، مع الأخذ بالاعتبار الطبيعة الطائفية الشرسة لجهاز الحكم في سوريا. على الجانب الآخر، جاهد النظام بكل ما أوتي من قوة وبطش كي لا يصل الثوار إلى الساحات الكبرى بدمشق وفرض أمر واقع عليه، وهو ما يسميه الكاتب بهاجس ميدان التحرير الدمشقي. لكن على صعيد مجتمعات الثورة، واجهت الحركات الشبابية بطش النظام وهو واجسه واستمرت التظاهرات على الرغم من القمع المتزايد. لكن مع مرور الوقت، استجمعت القوى التقليدية قواها وشكلت مجالس وهيئات للتعبير عن الثورة في الخارج. لكن على الرغم من أن هذه الهيئات والتنسيقيات غلب عليها الطابع العلماني في البداية فإن اتجاهها حديثاً نحو أسلمة الثورة السورية جرى على قدم

في الفصل الثاني من الكتاب تحت عنوان "الثورة السورية والمخاض الديمقراطي العسير"، يؤكد الكاتب السوري الدكتور أكرم البني أن التشطي الحالي في سوريا مرده إلى منطلق إدارة الصراعات والخلافات السياسية المفروض جبراً على المجتمع السوري منذ عقود. وفي الوقت الذي ثار فيه السوريون مدفوعين بآمال استجابة السلطة لهم، فإن قمع النظام لهم فاق الحد المتوقع من المحاصرة والقمع. لكن هذا الحصار وذلك القمع ما كان

الدبرلة "التحرير" الاقتصادية، أو ما يعرف برأسالية المحاسب التي طبقها نظام بشار، والتي تم من خلالها استغلال الاقتصاد والثروة في هندسة طبقة برجوازية جديدة توسع بسببها مركز الثقل الجديد لنظام الأسد، ومن ثم إدماج جيل البعث الثالث في عمليات الحكم والسلطة. يرى الكاتب أن الأحداث السورية من اندلاع العمل الاحتجاجي في مارس 2011 وحتى لحظة كتابته هذه الدراسة يتلخص في عنوان كبير: (كيان الأمة السورية ينهار، النظام يستمر، الثورة تعثر). ويعرض الحاج صالح أربعة تحولات مهمّة تحوز مساحة تلاقيها قيمة تفسيرية خاصة: أولها المفعول التراكمي المدمر والشامل للعنف المهور (الهجمات الجوية على طوابير الحبز، وقصف المدن بصواريخ سكود، والهجمات الكيماوية ستظل محفورة في داخل الكيان والإنسان السوري)، وثانيها دخول مجموعات جهادية أجنبية إلى سوريا بدون مظلة جامعة أو إطار معترف به، وثالثها التنامي المحسوس للأجهزة السرية الدولية في تحريك الأوضاع على الأرض، أما الرابع فهو الدور الكبير الذي يؤديه المال السياسي في التأثير في خيارات الجماهير (الغوطة الشرقية نموذجًا). كل هذا أدى في النهاية إلى تنامي الإقطاعيات العسكرية الدينية والطائفية، ومحاولتها مجتمعة فرض نظام فوضوي تعاشي بينها؛ في حين يظل الإقطاع الأسدي أقوى من الجميع، ومدعومًا إقليميًا ودوليًا. في النهاية وضع الحاج صالح تقديرات لمستقبل الصراع بين نظام الأسد ومعارضيه، بين انتصار للنظام أو انتصار للثورة، أو جريان تسوية سياسية، أو تمادي الأوضاع على حالتها، أو تدخل عسكري دولي.

في الفصل الرابع، يتناول أنور البني الذي يشغل منصب رئيس المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية "مسار الثورة السورية واحتمالات عودة الديكتاتورية في النظام الجديد". وقد طوف السيد البني في بداية ورقته حول الأوضاع في سوريا قبل الثورة، ثم انتقل إلى عملية نشوء الديكتاتورية وصيانتها واستمرارها (إسقاطا على النموذج السوري). ثم شرع في الإجابة عن

لها، حسب رأي الكاتب، إلا أن يؤديا إلى ذلك الخراب والدمار في النفوس قبل المقدرات. ويرى البني أن جريمة النظام السياسية تتمثل في جانبين شديدي الخطورة: الأول أن النظام هو المسؤول الأول عن إعاقة المسار الديمقراطي الأقل تكلفة من المسار الثوري، والثاني أن النظام بعد اندلاع الثورة لم يأل جهدًا في تحويل الثورة المناهضة له إلى صورة تشبهه من حيث نمط التفكير وأساليبه، والمقصود هنا بشكل مكثف أعمال الخطف والاعتقال والاعتقال، وما لازمها من ضعف الوفاء لقيم الثورة الأساسية المتمثلة في الحرية والكرامة والعدالة والوحدة الوطنية على كل أرض سوريا.

ويتوقف الكاتب عند تجلية عدد من الالتباسات التي تكتنف بعض المفاهيم السياسية للمعارضة السورية، والتي باستمرار غموضها تهدد مسار التغيير الديمقراطي السوري بالكامل: أولها إزالة الالتباس في رسم العلاقة بين السلطة والنظام والدولة والديمقراطية، وثانيها إزالة الالتباس حول مفهوم الدولة المدنية في ظل خصوصيات الوضع السوري متعدد اللابعين، ثالثها محاولة تقويم مسار الجماعات التي تحارب النظام الديمقراطي ليل نهار، وتدعو إلى نظام محاصصة طائفي في ظل تنامي الطابع الإسلامي للثورة السورية.

الفصل الثالث يتناول فيه الكاتب السوري المعروف ياسين الحاج صالح "مسارات الثورة السورية ومصائرنا على أعتاب عامين ونصف من انطلاقها". وعلى الرغم من أن هذه المقالة قد كتبت في فترة سابقة نسبيًا إلا أنها صالحة نموذجًا في التذليل على الحاضر والاستدلال على المستقبل. ويتناول هذا الفصل خطوات تجنب الوقوع في براثن نظام قمعي شمولي جديد بعد الأسد، باستخدام منهجيات التفكيك التاريخي. ويرى الحاج صالح أن الخصوصية السورية مردها إلى ثلاثة أمور، تتفرد بها سوريا عن غيرها من دول المجال العربي، وهي: ترسخ دعائم الحكم السلافي الأسدي، والوزن النوعي للطائفية أداة أساسية في الحكم منذ وقت مبكر من حكم حافظ الأسد، وسياسات

آخر أن المرحلة الانتقالية قد تتم بالأسد نفسه من دون نظامه، كتسوية للخلاف الدولي الممتد حول سوريا. وباعتبار التعريفات السابقة للمرحلة الانتقالية كافة، فإن الخطوات التالية لها، حسب رؤية بيت الخبرة السوري، هي مسار حتمي لسوريا نحو المستقبل. وقد بدأت الخطة بذكر التحديات الدستورية، ثم قواعد تأسيس المجلس التأسيسي أو الجمعية الدستورية. بعد ذلك وضعت الخطة ضوابط لشكل الحكم في سوريا الجديدة، وما يترافق معه حتماً من إصلاحات ضرورية للنظام الانتخابي والحزبي. ثم شرعت الخطة التي لخصها زيادة في تناول خطة إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية مع استبطان الوظيفة القمعية لتلك الأجهزة خلال الثورة، والمزالق الأمنية السابقة، والتي كانت كاشفة إلى حد كبير. ثم شرعت الخطة في تخصيص مساحة لخطة العدالة الانتقالية، ومسار المصالحة الوطنية التي تتضمن تشكيل لجان التحقيق وآليات عملها، ورفع الدعاوى القضائية، والتعويضات، وإصلاح المؤسسات، وإحياء الذكرى.

وعلى الرغم من دخول الثورة السورية عامها الرابع ومرورها بمنزلقات ومسارات إستراتيجية متعددة، وخفوت دعاوى الحرية والديمقراطية والتعددية في إطار المظلة القومية السورية لصالح الحرب الطائفية والراديكالية الإسلامية المتفشية في الأطراف، إلا أن البيئة الإقليمية الحالية مواتية تماماً لإحداث تحول تاريخي في مسار المواجهة في سوريا، وحسمها للمعسكر المناهض للأسد ونظامه؛ ومن ثم حقن النزيف الشعوري الذي يجياه السوريون قرابة الخمسين شهراً.

السؤال الآتي: كيف نمنع نشوء الديكتاتوريات؟ يرى البني أن ترسيخ الديكتاتوريات لكيانها داخل المجتمع والدولة يكون من خلال ركائز متعددة: أولها الركيزة الأيديولوجية سواء أكانت قومية أم وطنية أم دينية، والركيزة الثانية هي القوة العسكرية ذات الولاء المطلق، أما الثالثة فهي الإعلام التعبوي الذي يحشد الجماهير لدعم الديكتاتور، ورابعها ضمان السكوت الإقليمي والدولي عن ممارسات الديكتاتور عن طريق صيانة المصالح الخاصة بالشركاء في الإقليم وخارجه. بعد ذلك، ومدفوعاً بخلفيته القانونية، اتجه البني إلى مناقشة إمكانية بناء سوريا جديدة من دون الخوف من ارتداد ديكتاتور جديد. وذلك، حسب البني، يكون من خلال قيم توافقية عليا. وقد سرد في إطار هذه القيم القواعد المؤسسة للدستور والقانون، ثم أتى على ذكر توصيات محددة في صياغة الدستور. في النهاية، يرى البني أن الحديث عن عودة ديكتاتورية جديدة هو كلام مبتور، لكن هذا يعني السعي بالمزيد من الإجراءات نحو الحد من عودتها مجدداً.

الفصل الخامس والأخير يتناول فيه الدكتور رضوان زيادة خطة تقنية للتحول الديمقراطي في سوريا. وورقة الدكتور زيادة ملخص تنفيذي وتوصيات نهائية لمشروع "خطة التحول الديمقراطي في سوريا" الذي أشرف عليه "بيت الخبرة السوري" المكون من مئات من ذوي الخبرة في المجالات الحيوية كافة. يعطي السيد زيادة عرضاً تاريخياً مبسطاً للثورة السورية، ثم ينتقل نحو وضع رؤية سياسية متكاملة للمستقبل السوري. ويرى زيادة أن المرحلة الانتقالية يجب أن تبدأ بانهيار نظام الأسد بكامل رموزه وفي القلب منها بشار، على الرغم من اعتراض البعض على هذا التعريف حيث يعدّ فريق أن المناطق المحررة تصلح بداية للمرحلة الانتقالية، في حين يعدّ فريق